بيان حقائق

٢٩ آب ٢٠٢٣

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON . تضامن

منظمة "هيومن رايتس ووتش"

تطالب بوضع حدٍ للإفلات المنهج من العقاب على القوة القاتلة الاسرائيلية غير المشروعة في قتل الأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة

نشرت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، وهي منظمة غير حكومية، غير ربحية لحقوق الإنسان، تقريراً على موقعها الالكتروني حول قتل الاطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٢٣ ، حمل عنوان « ارتفاع في عمليات القتل الاسرائيلية للاطفال الفلسطينيين» حيث طالبت بوضع حدٍ للإفلات المنهج من العقاب على القوة القاتلة الاسرائيلية غير المشروعة.

بدورها، قامت المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى (تضامن) بنشر هذا التقرير كاملا دون اي تحرير او تصرف، ووزعته على وسائل الاعلام والمؤسسات الحقوقية، للاستفادة منه وتعزيز الرواية الفلسطينية في الاعلام والمحافل القانونية، حيث تقوم دولة الاحتلال الاسرائيلي باعدامات ميدانية للاطفال الفلسطينيين، الأمر الذي تعتبره «تضامن» اعداماً ميدانياً لمعتقلين تحت قبضة قوات الاحتلال الاسرائيلي.

تستعرض المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى (تضامن)، أهم ما جاء في هذا التقرير بشكل ملخص في «بيان حقائق»، يمكن الاعتماد عليه بشهادة منظمة حقوقية محايدة كمنظمة "هيومن رايتس ووتش".

HUMAN RIGHTS WATCH

كان العام الماضي، ٢٠٢٢، أكثر الأعوام دموية للأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ ١٥ عاما، وعام ٢٠٢٣ مستمر في نفس الوتيرة أو أنه سيتجاوز أعداد ٢٠٢٢، حيث قتلت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن ٣٤ طفلا فلسطينيا في الضفة الغربية حتى ٢٢ أغسطس/آب. حققت هيومن رايتس ووتش في أربعة حوادث إطلاق نار تسببت في قتل أطفال فلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢ ومارس/آذار ٢٠٢٣.

HUMAN RIGHTS WATCH

تقتل القوات الإسرائيلية الأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال بوتيرة متزايدة. ما لم يضغط حلفاء إسرائيل، لا سيما الولايات المتحدة، على إسرائيل لتغيير مسارها، فسيُقتل المزيد من الأطفال الفلسطينيين.

المدير المشارك لقسم حقوق الطفل في هيومن رايتس ووتش

بيان حقائق

HUMAN RIGHTS WATCH

أطلقت القوات الإسرائيلية النار بشكل متكرر على مستوى الصدر، وأصابت العديد من الأطفال، وقتلت الأطفال في مواقف لا يبدو أنهم كانوا يشكلون فيها تهديدا بإصابة خطيرة أو وفاة، وهو معيار استخدام القوة القاتلة من قبل جهات إنفاذ القانون بموجب المعايير الدولية. هذا من شأنه أن يجعل عمليات القتل هذه غير قانونية.

HUMAN RIGHTS WATCH

أطلق قناص إسرائيلي النار على وديع أبو رموز (١٧ عاما)، من الخلف أثناء تواجده مع مجموعة من الشبان يرشقون الحجارة ويطلقون الألعاب النارية على سيارات شرطة حرس الحدود في القدس الشرقية، قيّدت قوات الأمن وديع بسريره في المستشفى، وضربته ومنعت أقاربه من زيارته، واحتجزت جثمانه لأشهر بعد وفاته، وطالبت عائلته بدفنه بهدوء في الليل.

HUMAN RIGHTS WATCH

في جميع الحالات، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على الجزء العلوي من أجساد الأطفال، دون إصدار إنذارات أو استخدام وسائل شائعة أقل فتكا كالغاز المسيل للدموع أو قنابل الصوت أو الرصاص المطاطي.

HUMAN RIGHTS WATCH

استخدمت السلطات الإسرائيلية القوة المفرطة ضد الفلسطينيين في عمليات حفظ الأمن على مدى عقود. دائما ما تتقاعس السلطات عن محاسبة قواتها عندما تقتل قوات الأمن الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، في ظروف لم يكن فيها استخدام القوة القاتلة مبررا بموجب المعايير الدولية.

HUMAN RIGHTS WATCH

أفادت منظمة «بيتسليم» الإسرائيلية الحقوقية أنه بين ٢٠١٧ و٢٠٢١، أدى أقل من ١٪ من الشكاوى المتعلقة بانتهاكات القوات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك القتل والانتهاكات الأخرى، إلى تقديم لوائح اتهام. في ٢٠٢١، ومن أصل ٤,٤٠١ شكوى قدمت إلى دائرات التحقيقات الداخلية لدى الشرطة، ومن ضمنها شكاوى من مواطنين فلسطينيين، أسفر ١,٢٪ منها فقط عن إدانات بحسب مراقب الدولة.

HUMAN RIGHTS WATCH

قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ما لا يقل عن ٦١٤ فلسطينيا صنفتهم «الأمم المتحدة» كمدنيين في قطاع غزة والضفة الغربية خلال هذه الفترة. لكن ثلاثة جنود فقط أدينوا بقتل فلسطينيين، بحسب بيتسليم، وحُكم عليهم جميعا بأحكام قصيرة بالخدمة العسكرية المجتمعية.

HUMAN RIGHTS WATCH

منظمة « بتسيلم» الحقوقية الإسرائيلية، التي قدمت على مدى عقود شكاوى موثقة حول عمليات قتل قام بها الجيش الإسرائيلي، اعتبرت نظام إنفاذ القانون الإسرائيلي «منظومة لطمس الحقائق».

HUMAN RIGHTS WATCH

تحدث عمليات القتل في سياق ترتكب فيه السلطات الإسرائيلية جرائم ضد الإنسانية تتمثل في الفصل العنصري والاضطهاد ضد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، حسبما وثقت هيومن رايتس ووتش ومنظمات حقوقية أخرى. فتحت المدعية العامة لـ «المحكمة الجنائية الدولية» آنذاك، فاطو بنسودا، تحقيقا رسميا في ٢٠٢١ في جرائم خطيرة ارتُكبت في فلسطين.

HUMAN RIGHTS WATCH

فوّض «مجلس الأمن» الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد لوائح يُدرِج فيها القوات العسكرية والجماعات المسلحة المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة سنويا. بين ٢٠١٥ و٢٠٢٢، نسبت الأمم المتحدة وقوع أكثر من ٨,٧٠٠ ضحية من الأطفال إلى القوات الإسرائيلية، ومع ذلك لم تُدرَج إسرائيل على الإطلاق في القائمة. أدرجت التقارير مرارا قوات أخرى قتلت وجرحت أطفالا أقل بكثير مما فعلت إسرائيل.

HUMAN RIGHTS WATCH

قالت هيومن رايتس ووتش إن الأمم المتحدة فوتت فرصة لحماية الأطفال بعدم إدراجها لإسرائيل. على الأمين العام استخدام معايير موضوعية لتحديد قائمة عام ٢٠٢٣.

HUMAN RIGHTS WATCH

يعيش الأطفال الفلسطينيون واقع الفصل العنصري والعنف الهيكلي، حيث يمكن أن يُطلق النار عليهم في أي وقت دون أي احتمال جدي للمساءلة. يتعيّن على حلفاء إسرائيل مواجهة هذا الواقع القبيح وممارسة ضغوط حقيقية من أجل المساءلة.

المدير المشارك لقسم حقوق الطفل في هيومن رايتس ووتش

HUMAN RIGHTS WATCH

قال والد وزملاء محمود السعدي (١٧ عاماً) إن فيديو بكاميرا مراقبة شاهدته هيومن رايتس ووتش، أظهره وهو يرتدي حقيبته المدرسية، واقفا بمفرده، ولا يحمل أي سلاح أو حجارة، قبل أن يخطو خطوة إلى الشارع ويُطلق عليه الرصاص.

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON . تضامن

HUMAN RIGHTS WATCH

أطلق ضابط إسرائيلي النار على وديع أبو رموز (١٧ عاما)، في ظهره.. تم نقله الى «مستشفى شعاري تسيديك» في القدس الغربية.. رفضت الشرطة الإسرائيلية في المستشفى السماح لوالدي وديع برؤيته على أساس أنه «مشتبه به محتجز»، حتى حصل المحامون على أمر من المحكمة لزيارة الأسرة بعد ظهر اليوم التالي. كانت الشرطة قد قيدت وديع بسرير المستشفى من اليدين والقدمين، رغم أن والده ومحاميه قالا إنه كان فاقدا للوعي ومتصلا بأجهزة طبية متعددة.

HUMAN RIGHTS WATCH

اتصل صحفيون فلسطينيون بمحامي وديع أبو رموز (١٧ عاما) الذي أصيب بجراح بعد ان اطلق عليه ضابط اسرائيلي النار، للاستفسار عن شائعات وفاته. قال المحامي إن ضابطا أمنيا في المستشفى طلب منه الانتظار في الخارج وعاد ومعه شهادة وفاة وديع.

HUMAN RIGHTS WATCH

أخذت السلطات الإسرائيلية جثة وديع أبو رموز (١٧ عاما) للتشريح. رفض «جهاز الأمن الإسرائيلي» (المعروف باسم «الشاباك» أو «شين بيت»)، الذي يمنحه القانون الإسرائيلي سلطة إعادة جثامين الفلسطينيين الذين قتلتهم القوات الإسرائيلية فيما يعتبرونه حوادث أمنية، إعادة جثمان الصبي إلى عائلته.

HUMAN RIGHTS WATCH

تسلمت أسرة وديع أبو رموز (١٧ عاماً) جثمانه من شرطة الاحتلال الساعة ١٠ مساء ٣٠ مايو/أيار قرب مدخل المقبرة، بعد دفع ضمان يبلغ عشرة آلاف شيكل (حوالي ٢،٧٢٥ دولار) يُصادَر ما لم يجروا الدفن على الفور، ومنعوهم من حضور أكثر من ٢٥ شخصا، أو التقاط الصور أو الهتافات أو رفع الأعلام الفلسطينية، بحسب المحامي الذي كان حاضرا. دققت الشرطة في وثائق هويات المعزين واحتفظت بها وبهواتفهم أثناء الدفن.

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON . تضامن

HUMAN RIGHTS WATCH

تحتجز السلطات الإسرائيلية حاليا في المشارح جثامين ما لا يقل عن ١١٥ فلسطينيا، بينهم ١٥ طفلا، قُتلوا فيما تعتبره السلطات عمليات أمنية.

HUMAN RIGHTS WATCH

أصيب الطفل محمد السليم (١٧ عاما) في ظهره برصاصة استقرت في رئته اليمنى. ركض حوالي ٢٠٠ متر، ثم انهار في حقل. وصل إليه السكان بعد ٣٠ دقيقة ووجدوه فاقدا للوعي ونقلوه إلى مستشفى في «عزون» في سيارة خاصة. نُقل بسيارة إسعاف إلى إحدى مستشفيات مدينة قلقيلية الفلسطينية حيث أُعلنت وفاته لدى وصوله.

HUMAN RIGHTS WATCH

الأطباء في المستشفى الذي نُقل إليه الطفل آدم عياد (١٥ عاماً) بعد اطلاق النار عليه من قبل القوات الاسرائيلية وأعلن عن وفاته قالوا لـ هيومن رايتس ووتش إن جروحه تشير إلى أن الرصاصة أصابته في الجانب الأيمن من أعلى ظهره وتسببت في جرح كبير في مقدمة صدره، مما يشير إلى أنه كان مبتعدا عن مواجهة جنود الاحتلال والقناص. ذكرت «الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين» أيضا أن آدم أصيب في ظهره.

HUMAN RIGHTS WATCH

توقف الطفل الشهيد آدم عياد (١٥ عاماً)، الطفل الوحيد لوالديه، عن الذهاب إلى المدرسة ووجد عملا في مخبز من الساعة ٩ صباحا حتى الساعة ١١ مساء كل يوم للمساعدة في إعالة والدته المطلقة والتي كانت تربيه بمفردها، كان آدم يحمل بيانا مكتوبا بخط اليد ليُقرأ في حالة مقتله، قال فيه، «أنا كان نفسي أشياء كثير أعملها بس احنا «نحن» ببلد مستحيل تحقق حلمك فيها»، قالت والدته إنها لا تزال في بعض الأحيان تعد وجبات الطعام لكليهما، وخاصة أطباقه المفضلة.

HUMAN RIGHTS WATCH

تحظر المعايير الدولية لحقوق الإنسان على مسؤولي إنفاذ القانون «استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد» إلا في الحالات التي «يتعذر فيها تماما تجنبها من أجل حماية الأرواح».

HUMAN RIGHTS WATCH

تنص «مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين» على أنه «ينبغي بذل كل جهد ممكن لتفادي استعمال الأسلحة النارية، ولا سيما ضد الأطفال».

HUMAN RIGHTS WATCH

يتمتع الفلسطينيون في الضفة الغربية بالحماية بموجب «اتفاقيات جنيف»، حيث إن القتل العمد لأشخاص محميين من قبل قوة الاحتلال خارج ما هو مسموح به بموجب معايير حقوق الإنسان من شأنه أن يشكل انتهاكا جسيما لقوانين الاحتلال.

HUMAN RIGHTS WATCH

بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، على الحكومات أن «تكفل للأفراد سُبل انتصاف فعالة للمطالبة» بحقوقهم، بما في ذلك الحق في الحياة.

HUMAN RIGHTS WATCH

لا يفتح الجيش الإسرائيلي تلقائيا تحقيقات جنائية في الحالات التي يستخدم فيها الجنود القوة القاتلة ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، حتى في حال تقديم شكوى.

HUMAN RIGHTS WATCH

توصلت هيومن رايتس ووتش إلى أنه من المرجح أن تُفتح تحقيقات في الحالات التي تقدم فيها وسائل الإعلام الدولية تقارير مكثفة عن حوادث القتل. تجري الشرطة العسكرية التابعة للقوات المسلحة التحقيقات، وبغض النظر عن فتح تحقيق من عدمه، يظل الإفلات من العقاب هو القاعدة.

توصية

HUMAN RIGHTS WATCH

على الجيش الإسرائيلي وشرطة الحدود إنهاء الاستخدام غير القانوني للقوة القاتلة ضد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. على الحكومة الإسرائيلية إصدار توجيهات واضحة علنية وسرية لجميع قوات الأمن، تحظر الاستخدام المتعمد للقوة القاتلة إلا في الحالات التي يكون فيها ذلك ضروريا لمنع تهديد وشيك للحياة.

توصية

HUMAN RIGHTS WATCH

على الأمين العام للأمم المتحدة أن يدرج القوات المسلحة الإسرائيلية في تقريره السنوي عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة لعام ٢٠٢٣ على أنها مسؤولة عن قتل وتشويه الأطفال الفلسطينيين.

توصيـة

HUMAN RIGHTS WATCH

على المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن يسرع في تحقيقات مكتبه في فلسطين، بما في ذلك فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

توصيـة

HUMAN RIGHTS WATCH

توصلت هيومن رايتس ووتش إلى أنه من المرجح أن تُفتح تحقيقات في الحالات التي تقدم فيها وسائل الإعلام الدولية تقارير مكثفة عن حوادث القتل. تجري الشرطة العسكرية التابعة للقوات المسلحة التحقيقات، وبغض النظر عن فتح تحقيق من عدمه، يظل الإفلات من العقاب هو القاعدة.

توصيـة

HUMAN RIGHTS WATCH

على الحكومات الأجنبية، كالولايات المتحدة التي تعهدت بتقديم ٣,٨ مليار دولار كمساعدات عسكرية لإسرائيل في ٢٠٢٣، أن تربط المساعدات بقيام إسرائيل باتخاذ خطوات ملموسة ويمكن إثباتها من أجل إنهاء انتهاكاتها الجسيمة، بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في الفصل العنصري والاضطهاد والاستخدام المنتظم للقوة القاتلة ضد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، بشكل ينتهك المعايير الدولية، وللتحقيق في الانتهاكات الماضية. عليها أن تعلق المساعدات طالما استمرت هذه الانتهاكات الجسيمة.

توصيـة

HUMAN RIGHTS WATCH

على أعضاء مجلس النواب الأمريكي دعم «قانون الدفاع عن حقوق الإنسان للأطفال والأسر الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي» (HR ٢٥٩٠)، والذي من شأنه أن يحظر الاستخدام غير القانوني للتمويل الأمريكي لإسرائيل في الاعتقال العسكري والاعتداء على الأطفال الفلسطينيين، وتدمير الممتلكات الفلسطينية ومصادرة الأراضي من أجل المستوطنات.

المؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى
International Solidarity with Prisoners
TADAMON . تضامن

تعريـــــف :

HUMAN RIGHTS WATCH

منظمة "هيومن رايتس ووتش"، منظمة غير حكومية، غير ربحية لحقوق الإنسان، لديها حوالي ٤٠٠ موظف في جميع أنحاء العالم. يتكوّن فريق عملها من خبراء حقوقيين، من بينهم خبراء متخصصون في بلدان معينة، ومحامون، وصحفيون، وأكاديميون، من خلفيات وجنسيات مختلفة. تُعرف هيومن رايتس ووتش منذ تأسيسها عام ١٩٧٨ بتقصيها الدقيق للحقائق، وتقاريرها المحايدة، واستخدامها الفعال لوسائل الإعلام، ومرافعتها المستهدفة، بالشراكة مع منظمات حقوقية محلية في الكثير من الأحيان. تنشر هيومن رايتس ووتش سنويا ما يزيد عن ١٠٠ تقرير وإحاطة حول أوضاع حقوق الإنسان في حوالي ٩٠ دولة، تحظى بتغطية واسعة في وسائل الإعلام المحلية والدولية. تلتقي هيومن رايتس ووتش، بالاستناد إلى التأثير الناتج عن هذا العمل، مع الحكومات، «الأمم المتحدة»، المجموعات الإقليمية مثل «الاتحاد الأفريقي» و«الاتحاد الأوروبي»، والمؤسسات المالية والشركات للضغط باتجاه التغيير في السياسات والممارسات، من أجل حقوق الإنسان والعدالة حول العالم.